الأمم المتحدة

E/AC.51/2002/L.6/Add.30

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
3 July 2002
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثانية والأربعون
١٠ حزيران/يونيه - ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢
البند ٩ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية والأربعين

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد أليخاندرو **توريس ليبوري** (الأرجنتين)

مسائل التنسيق: تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

البند ٥ (أ)

تقرير الاستعراض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠١

١ - في جلستها السادسة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في تقرير الاستعراض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠١ (E/2002/55). وعرض ممثل الأمين العام التقرير وأجاب على الاستفسارات المثارة في أثناء نظر اللجنة في التقرير.

030702 030702 02-44751 (A)
0244751

المناقشة

٢ - لوحظ أن تقرير الاستعراض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠١ شامل وقدم صورة إجمالية جيدة لأداء المجلس ولجنتيه رفيعتي المستوى الجديدتين، فضلا عن الجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للعمل معا، وتعزيز الاتساق والتداؤب، وتلافي الازدواج وزيادة فعالية عملها إلى الحد الأقصى. وجرى الترحيب بالأمثلة المختلفة التي أوردها التقرير تحت ثلاث مجموعات، هي التنمية والقضاء على الفقر، والصحة، وحماية البيئة المشتركة، حيث أنها أظهرت الأسلوب الذي تعمل به المنظومة معا في مجالات محددة منتقاة.

٣ - وأعرب عن رأي مفاده أن مستوى التنسيق فيما بين الوكالات في مجال الميزانية قد انخفض مؤخرا، وأن على مجلس الرؤساء التنفيذيين وأجهزته ذات الصلة أن تتخذ التدابير الفعالة والعاجلة لمعالجة هذه المشكلة، وخاصة بالنظر إلى الحاجة إلى التنسيق والتعاون الفعالين بين وكالات ومنظمات الأمم المتحدة في ميدان الميزانيات (أي تبادل الخبرة والمعلومات والأساليب التقنية وأفضل الممارسات، في جملة أمور، في مجال الميزنة المستندة إلى النتائج). وجرى التشديد على ضرورة أن يورد مجلس الرؤساء التنفيذيين النتائج العملية لإصلاحاته وتأثيره على مختلف مجالات التنسيق فيما بين الوكالات، في تقاريره السنوية.

٤ - ولوحظ أن المجلس أحرز تقدما كبيرا في أداء دوره الحاسم في كفالة وتعزيز التنسيق على نطاق المنظومة للجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولوحظ أن هذه الوظيفة قد أصبحت أكثر أهمية نظرا لاستمرار تزايد الاتجاه إلى العولمة في جميع أنحاء العالم، فضلا عن المقرر الذي اتخذته مؤخرا منظومة الأمم المتحدة باعتبار إعلان الأمم المتحدة للألفية الإطار الشامل للسياسات لبرامجها وأنشطتها في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

٥ - وأُعرب عن التقدير لمواصلة الاهتمام الذي يوليه المجلس لمسائل العولمة وأبعادها متعددة الجوانب، فضلا عن علاقتها بالجهود الجارية التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في إطار متابعة مؤتمر قمة الألفية. وأبرز التقرير بعض اهتمامات أعضاء المجلس فيما يتعلق بعملية العولمة والجهود التي تبذلها لمعالجتها. وتمت الإحاطة علما في هذا الشأن بنظر المجلس في تدابير السياسة العامة اللازمة لجعل العولمة قوة إيجابية للجميع. ولوحظت أيضا ورقة السياسات العامة التي أعدها المدير العام لمنظمة العمل الدولية بشأن اتخاذ نهج متكامل إزاء صياغة السياسات يحدد الآثار الاجتماعية المترتبة على العولمة التي اعتبرت نتائجها كبيرة الأهمية. ولوحظ أنه سيلزم وضع استراتيجيات موحدة تتبعها مؤسسات المنظومة - بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمات المجتمع المدني - للمساعدة على إدارة عملية العولمة.

ووجه سؤال بشأن سبب تركيز تقرير الاستعراض العام السنوي فقط على الجوانب السلبية للعولمة . وتم الرد على ذلك بشرح أن المهم هو كفالة أن تنجح العولمة للجميع، وتقليل آثارها السلبية إلى الحد الأدنى وزيادة جوانبها الإيجابية إلى الحد الأقصى. وبناء على ذلك تناول التقرير البعدين السلبي والإيجابي. وبلفت الانتباه للجوانب السلبية، يعقد الأمل على أن يتخذ الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة تدابير مناسبة تقلل إلى الحد الأدنى من الجوانب التي تؤثر تأثيرا معاكسا على جهود منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتم الإقرار بأنه في حين حققت منظومة الأمم المتحدة الكثير، ينبغي مواصلة بذل الجهود من أجل اتخاذ المزيد من النهج المتماسكة لتناول جميع جوانب العولمة. ومن ناحية أخرى، أعرب أيضا عن آراء تفيد بأن التقرير متوازن تماما بشأن مسألة العولمة. واثيرت وجهة نظر أخرى فيما يتعلق بضرورة استجابة منظومة الأمم المتحدة استجابة مترابطة ومنسقة إزاء تفاوت إمكانية الاستفادة من فوائد العولمة.

٦ - وأثير عدد من المسائل بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك حالة هذه الأهداف وما إذا كانت الدول الأعضاء قد وافقت عليها وما إذا كانت هذه الأهداف تشكل حقا الأهداف الإنمائية التي يتعين أن تنشدها منظومة الأمم المتحدة؛ وما إذا كان يلزم اتخاذ تدابير محددة لمعالجة كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية وأخيرا ما إذا كان إعلان الألفية هو الإطار الوحيد لتوجيه أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وذكر تفسيرا لذلك أن رؤساء الدول والحكومات قد اعتمدوا الإعلان بالإجماع في مؤتمر قمة الألفية و أن الإعلان يمثل التعبير عن توافق الآراء الدولي على أرفع مستوى ممكن، في حين أنه يوفر في الوقت نفسه إطارا عاما باتخاذ إجراءات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي تستفيد من مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية التي عُقدت في التسعينات. وبناء على ذلك من الطبيعي تماما أن تعتبر المنظومة إعلان الألفية للتنمية إطارا شاملا لعملها. وقد استمدت الأهداف الإنمائية للألفية من إعلان مؤتمر القمة كمجموعة من الأهداف الإنمائية ذات الأولوية تعالجها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بصورة جماعية. وذكر أيضا أنه يجري معالجة كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية على نطاق المنظومة في إطار تنسيق مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وتم كذلك تأكيد أن الحصر الإرشادي الذي أجراه المجلس كان مفيدا للغاية حقا في تبيان كيفية مساهمة أنشطة المنظومة في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وفي تحديد المجالات التي يلزم تعزيز الجهود فيها. وقد كان الحصر مفيدا من هذا المنطلق، رغم أنه لم يكن في الوسع جعله وثيقة شاملة ووافية تماما تغطي كل جانب من جوانب عمل منظومة الأمم المتحدة. وذكر أنه على نحو مماثل، لا تمثل الأمثلة على المبادرات والجهود الناجحة المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة التي وردت في التقرير مجموع

المبادرات التي تضطلع بها مؤسسات المنظومة من هذا القبيل، ولا تشمل، نظرا لأنها مجرد مجموعة مختارة، كل مؤسسة من مؤسسات المنظومة. فليس القصد من هذه الأمثلة سوى إظهار شريحة من أنواع المبادرات على نطاق المنظومة التي تنظمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بنجاح، ولا يعني عدم ذكر بعض الوكالات من بين الأمثلة ضمنا عدم اهتمام هذه الوكالات أو مشاركتها في هذا الشأن.

٧ - وأعرب عن التقدير للجهود التي يبذلها الأمين العام لإصلاح لجنة التنسيق الإدارية السابقة وجهازها الفرعي وتحويلها إلى ''المجلس'' الحالي. ورحبت اللجنة بالنجاح في الانتهاء من عملية التحويل هذه كما ورد في تقرير الاستعراض العام السنوي، ولاحظت مع الارتياح إنشاء لجنتين هما، اللجنة رفيعة المستوى للبرنامج واللجنة رفيعة المستوى للإدارة، و ''الشبكات'' المخصصة المشتركة بين الوكالات التي تستعين في عملها بتكنولوجيات المعلومات، وفرق عمل موجهة نحو أداء مهام محدودة زمنيا في إطار ترتيبات الوكالة الرائدة، ودمج أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وفي حين أعرب عن الدعم للنهج الجديدة إزاء التنسيق، أبديت مجموعة من الملاحظات فيما يتعلق بتغيير الأسم إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، والطرائق الجديدة للتنسيق وأساليب العمل الجديدة لمجلس التنسيق ولجنتيه رفيعتي المستوى، وأعمال ''شبكات'' المتخصصين غير الرسمية، وترتيبات تقاسم التكاليف، ودمج أمانة مجلس التنسيق. وتم إيضاح عدد من المسائل في ما يتعلق بأداء مجلس التنسيق ولجنتيه رفيعتي المستوى. وهي تشمل ما يلي: أن مسؤولية إدارة ترتيبات الأمن تقع بالكامل على عاتق الآلية الجديدة التي أنشأتها الجمعية العامة؛ وأن الترتيبات الجديدة للتنسيق في القطاعات المختلفة صممت كي تتسم بقدر أكبر من المرونة، وإتاحة الفرصة للأخذ بطرائق مبتكرة، ولإشراك المجتمع المدني (الجهات الفاعلة غير الأمم المتحدة)، عند الضرورة، ووضع برنامج لا يدفعه ''تقويم''، وإنما المضمون. وبالإضافة إلى ذلك، ستشجع هذه الترتيبات الجديدة المنظومة على معالجة المشاكل متى ظهرت دون انتظار انعقاد الاجتماع المقرر القادم.

٨ - وأشير إلى الجهود التي يبذلها المجلس تشجيعا للتنمية المستدامة في أفريقيا وأعرب عن تأييد الاهتمام الذي يوليه المجلس على سبيل الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولوحظ أيضا أن ما تبديه اللجنة من تأييد قوي لتلك الشراكة باعتبارها شراكة تمسك فيها أفريقيا بزمام الأمور وتتولى فيها دور الريادة وينفذها أبناء أفريقيا بأنفسهم، ربما يفسر بأن منظومة الأمم المتحدة بدأت تنسحب من برامج تنمية أفريقيا. وقدم تفسير مفاده أن التنمية الوطنية مسؤولية تقع أولا وأول ما تقع على الحكومات الوطنية. ذلك أن القادة الأفريقيين قبلوا في تلك الشراكة أن يتولوا مسؤولية تعزيز التنمية المستدامة لقارتهم من خلال عملية

يمسكون فيها بزمام الأمور ويضطلعون فيها بدور ريادي. وأن منظومة الأمم المتحدة حريصة على دعمهم في هذه المهمة دعما كاملا. ورحبت اللجنة بقرار المجلس الذي دعا فيه جميع أعضائه من المنظمات أن تعيد النظر في برامجها بغية دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. واستفسر بعضهم عن الوضع الراهن لهذه الشراكة، فأبلغوا بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيد بالفعل المبادرة الأفريقية الجديدة شأنه في ذلك شأن مجموعة الـ ٨. وأبلغوا أيضا بأن القادة الأفريقيين يعكفون حاليا على وضع ''خطة عمل'' ستعرض على اجتماع مجموعة الـ ٨ في كندا. وأبلغوا بأن ما تقدم ذكره التزام منظومة الأمم المتحدة بدعم التنمية المستدامة لأفريقيا يكفي لإقناع مؤسسات المنظومة بضرورة دعم الشراكة. وقدمت أيضا إيضاحات مفادها أنه سعيا لكفالة إحاطة الشراكة بدعم واضح ومنظم، يعكف المجلس على تنسيق النهج على نطاق كامل المنظومة وذلك، ممثلا في شخص المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يقوم لدى لجنة رؤساء الدول المعنية بتنفيذ الشراكة مقام الجهة المخاطبة لها باسم منظومة الأمم المتحدة. وقد حقق هذا الترتيب نتائج جيدة حيث ساعدت المشاورات الإقليمية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تحديد سبعة مجالات ذات أولوية من مجالات الشراكة فضلا عن تحديد وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تتولى دورا رياديا في تلك الشراكة كل مؤسسة في المجال الذي يعنيها وفقا لولايتها. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى العديد من الرؤساء التنفيذيين اتصالات مباشرة مع لجنة رؤساء الدول، كل بشأن المسائل المشمولة بولايته.

٩ - وجرى التأكيد على ضرورة أن يُولي المجلس وأجهزته المختصة، في مجال تقديم المساعدة للبلدان التي تحتكم إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، اهتماما خاصا بتحليل المشاكل المحددة التي تواجهها تلك البلدان، وأن يضع مقترحات وآليات جديدة للاستجابة العملية لمنظومة الأمم المتحدة بغية تقديم المساعدة للدول الثالثة التي تتأثر بتنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. ولوحظ كذلك أنه ينبغي وضع منهجية لتقدير الضرر الذي تسببه الجزاءات للدول الأخرى ومقياس التعويضات المتصل بها. كما ينبغي داخل منظومة الأمم المتحدة، تحديد ''جهات راعية'' مركزية، قادرة على قيادة المشروعات التعويضية. وذلك من بين المؤسسات المالية الدولية (أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام امتيازات مجلس الأمن في هذا المجال احتراما كاملا. ولوحظ أيضا أن من الضروري استحداث آليات لتمويل قطاعات محددة من اقتصاد البلدان التي أخرت بها الجزاءات المفروضة على البلدان الأخرى التي تتذرع بالمادة ٥٠. وذكر، في هذا الصدد أن المؤسسات المالية والوكالات الإنمائية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن تشترك في هذه الأنشطة اشتراكا كاملا.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠ - أحاطت اللجنة علما مع التقدير بتقرير الاستعراض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠٠١ (E/2002/55). ولاحظت بوجه خاص الشكل المحسن للتقرير، الذي استجاب استجابة كاملة للشواغل التي أثارتها اللجنة في الماضي، ورحبت بشكل خاص بالأمثلة المذكورة في التقرير والمتعلقة بالمبادرات المتخذة على نطاق المنظومة لتعزيز الاتساق والتداؤب فيما تضطلع به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أعمال.

١١ - وأكدت اللجنة دعمها للدور الحيوي للمجلس في تنسيق الجهود التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان ألفية الأمم المتحدة، وذلك على نطاق المنظومة كلها، وكان بمثابة إطار شامل لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في متابعة نتائج قمة الألفية.

١٢ - وأوصت اللجنة بأن يواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين إيلاء اهتمامه للمساعدة في وضع استراتيجيات موحدة على نطاق المنظومة لجعل العولمة ناجعة كقوة إيجابية للكافة وتعزيز القدرات الفريدة لمنظومة الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية للمساعدة على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والإنسانية في حقبة العولمة، وبخاصة من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. كذلك طلبت اللجنة معلومات عن التطورات الهامة في هذا الصدد في سياق تقارير الاستعراض العام السنوية المقبلة.

١٣ - وأحاطت اللجنة علما بالرأي الذي أعرب عنه المجلس ومفاده أن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة إنما هي واحدة من عدة شروط أساسية يتطلبها مواصلة التقدم في أفريقيا. وأعربت اللجنة عن دعمها للاهتمام الذي يوليه المجلس، على سبيل الأولوية، للتنمية المستدامة لأفريقيا ولجهوده لتشجيع التزام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، ودوره في تنسيق عمليات تنفيذ التكاليفات الحكومية الدولية ذات الصلة لحشد الدعم اللازم وبشكل منتظم في مجال الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وطلبت اللجنة إلى المجلس أن يواصل رصد الدعم المقدم لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا على نطاق المنظومة والإبلاغ عنه في سياق تقارير الاستعراض العام السنوية التي يقدمها.

١٤ - وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بتحول اللجنة الإدارية للتنسيق السابقة وأجهزتها الفرعية إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين، وذلك حري بأن يساعد المجلس على تحسين تنفيذ مهامه لتعزيز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة، وأوصت في هذا الصدد، بأن يُظهر المجلس النتائج العملية لتحوله في تقريره السنوي.

١٥ - وشددت اللجنة على ضرورة مواصلة تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات في ميدان الترتيبات المتعلقة بالميزانية، وأوصت بأن يتخذ المجلس وأجهزته المختصة تدابير فعالة في هذا الصدد، وأن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تقريره القادم.

١٦ - وأكدت اللجنة من جديد الدور الهام الذي يقوم به المجلس في تنسيق تنفيذ التكليفات الحكومية الدولية ذات الصلة لحشد ورصد المساعدة الاقتصادية المقدمة من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى الدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة ناشئة عن تنفيذ التدابير الوقائية أو الإنفاذية التي يفرضها مجلس الأمن، وفي إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية الخاصة لتلك الدول وتقديم الدعم لجهود الدول المتأثرة بالتطورات الحاصلة في البلقان فيما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية بها، وفي هذا الصدد، أوصت بأن يواصل المجلس تقديم تقارير عن التقدم المحرز في أعماله في ذلك الميدان في سياق تقارير الاستعراض العام السنوية.

١٧ - وأوصت اللجنة أن يولي المجلس الاهتمام الواجب لتحليل للمشاكل المحددة التي تواجه البلدان التي تتذرع بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة وأن ينظر في تحسين إجراءات التشاور للمحافظة على الحوار البناء مع تلك الدول، بما في ذلك، عن طريق الاجتماعات المنتظمة والمتكررة، والاجتماعات الخاصة مع البلدان الأخرى المتضررة وأوساط المانحين، حيث يكون ذلك ملائما، وبمشاركة وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.